المحلية الصباح
العدد 2342 - السنة الثامنة
الخميس 6 ربيع الأول 1437 - الموافق 17 ديسمبر 2015
Thursday 17 December 2015 - No.2342 - 8th Year

«السكنية» تجري القرعة على 384 قسيمة حكومية في مشروع جنوب المطلاع

أجرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية القرعة على الدفعة 19 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع إن 8 والتي تشتمل على 384 قسيمة بمساحة 400 مترمربع على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية حتى تاريخ 29 سبتمبر 2004 وما قبل.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي إن اليوم ويوم الأحد القادم هما موعدان لتوزيع بطاقات القرعة للدفعة 20 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع (إن 10) والتي تشتمل على 385 قسيمة بمساحة 400 متر مربع للمخصص لهم حتى تاريخ 20 فبراير 2005 وما قبل.

ودعت المؤسسة المواطنين المهتمين بالقضية الإسكانية إلى متابعة حسابها الرسمي على مواقع التواصل الاجتماعي في (إنستغرام) وحسابها في (تويتر

عقب مشاركته باجتماعات الدورة الـ18 للمجلس

سلمان الحمود: «الوزاري العربي للسياحة» أكد التضامن مع مصر وتونس

■ السياحة قاطرة للاقتصاد ومن أكثر القطاعات توفيرا لفرص العمل

الشيخ سلمان الحمود أثناء الاجتماع

وزير الإعلام في حديث مع الشيخ سلطان القاسمي

■ خط جوي مباشر من الكويت إلى شرم الشيخ لدعم السياحية تنفيذا للمبادرة السامية

■ الإعلام بدأت العمل من خلال توجه حقيقي نحو تطوير وتحديث البنية الأساسية المرتبطة بالقطاع

■ لدينا المقاصد السياحية والثقافية والفنية والترفيهية بما يلبي متطلبات المواطنين والمقيمين

■ نسعى إلى تنمية سياحية مستدامة للمساهمة في تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي

قال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح امس إن اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة اكد التضامن مع مصر وتونس لكي يخرجا بوضع أفضل من السابق في شأن السياحة لديهما.

وأعرب الشيخ سلمان الحمود في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب مشاركته باجتماعات الدورة الـ18 للمجلس الوزاري العربي للسياحة عن سعادته برعاية عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي لهذا الاجتماع ولقائه الوزراء والمسؤولين المشاركين في الاجتماع ودعمه الكبير للثقافة العربية.

وقال إنه تم خلال الاجتماع الموافقة على بنود جدول الأعمال كافة مشيرا إلى أن من أهم توصيات الاجتماع هي توأمة التراث والثقافة مع السياحة حتى تبرز الهوية العربية.

وقال إن الاجتماع ركز كذلك على السياحة باعتبارها صناعة تشكل رافدا وداعما رئيسيا للاقتصاد العربي.

كما أعرب عن سعادته لمنح وتسليم قلادة المنظمة العربية للسياحة من الطبقة الممتازة للرئيس الفخري للمنظمة العربية للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز.

وتقدم بالشكر والتقدير لدولة الامارات على استضافة هذا الاجتماع في إمارة الشارقة وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة مقدما تهنئته لدولة الامارات ولوزير الثقافة وتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان لحصول الامارات على جائزة التميز السياحي الأمر الذي أتاح الصدر بما تمثله الجائزة من ثمرة جهود متواصلة لتطوير القطاع السياحي في دولة الامارات.

وكانت مشاركة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب تضمنت كلمة القاها خلال الاجتماع شملت من بين جوانب عدة إشارته إلى أن صناعة السياحة تعد من أكبر مجالات التجارة الدولية بما تستقطبه من مشاريع صغيرة ومتوسطة مرتبطة بهذه الصناعة.

كما أشار في كلمته إلى انضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية الدولية للتراث غير المادي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو).

وتطرق في كلمته إلى الاهتمام بالأنشطة السياحية والثقافية المتنوعة التي يتولاها قطاع السياحة بوزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة في دولة الكويت والتي تتضمن دعما وتطويرا لمقومات هذه الصناعة وتشجيعا للسياحة البينية وتحقيقا لتعاون سياحي كويتي عربي حقيقي. وقال في كلمته إنه آلم دولة الكويت ما تعرض له قطاع السياحة في مصر عقب سقوط طائرة روسية فوق شبه جزيرة سيناء في 31 أكتوبر الماضي والتداعيات السلبية لهذا الحادث على حركة السياحة الدولية إلى مصر الشقيقة بصفة عامة ومدينة شرم الشيخ بصفة خاصة. واكد الشيخ سلمان الحمود الصباح اهمية الاهتمام بصناعة السياحة التي تمثل قاطرة للاقتصاد الوطني وتنويعا لمصادر الدخل علاوة على كونها من أكثر القطاعات الاقتصادية توفيرا للفرص العمل. وقال الوزير الحمود اهمية اجتماعات وزراء السياحة التي من شأنها النهوض بالسياحة العربية لاسيما مع الأوضاع التي تمر بها بعض الدول نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي تشهدها.

وقال ان هذا الأمر يستوجب تفعيل مضامين العمل العربي المشترك في مجالاته كافة ليصب في صالح الشعوب والدول العربية على حد سواء.

وبين ان دولة الكويت انطلقت بما تؤمن به من قيم التضامن والعمل العربي المشترك للوقوف إلى جانب مصر بتنفيذ المبادرة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بتسيير خط جوي مباشر من الكويت إلى مدينة شرم الشيخ لدعم السياحة المصرية بصفة خاصة والاقتصاد المصري بصفة عامة.

واكد اهمية دعم السياحة البينية العربية والعمل على تقديم منتج سياحي متميز وذي جودة من خلال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بمقاييس عالمية واستخدام الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتسويق المقاصد السياحية في الدول العربية كافة وترويج السياحة البينية. ولفت الى ان وزارة الإعلام بعد انتقال قطاع السياحة إليها بدأت العمل من خلال توجه حقيقي نحو تطوير وتحديث البنية الأساسية المرتبطة بالقطاع السياحي الكويتي لجعله وجهة سياحية جاذبة.

واشار الى أن الكويت لديها المقاصد السياحية والثقافية والفنية والترفيهية بما يلبي متطلبات المواطنين والمقيمين وزائريها التي تمثل عامل جذب للسياح من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال ان الكويت تسعى إلى تنمية سياحة مستدامة تعود بالفائدة على المواطنين من خلال تعزيز التقاليد الأصيلة والثقافة المتميزة والمساهمة في تحويلها إلى مركز تجاري ومالي وقطاع حيوي واقتصادي مربح للمساهمة في الصالح العام الاجتماعي والثقافي للشعب الكويتي من ناحية وتسويق دورها الحضاري والإنساني كوجهة سياحية من ناحية أخرى.

تجسيداً لحرصها على تقديم أوجه الرعاية والخدمة المتميزة لذوي الاحتياجات الخاصة

الصبيح: إنشاء رابطة للمرأة العربية الكفيفة يكون مقرها في الكويت

الصبيح تلقي كلمتها

.. وفي جولة بالمعرض المصاحب للاحتفالية

■ علينا التخلص من ظاهرة النظر إلى هذه الفئة بعين العطف والشفقة

■ هناك نساء كفيفات من الدول العربية رفعن أسماء بلدانهن عالياً

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح امس نية الكويت إنشاء رابطة المرأة العربية الكفيفة ويكون مقرها في الكويت.

جاء ذلك في كلمة للوزيرة الصبيح خلال رعايتها افتتاح الملتقى الأول لتمكين المرأة العربية الكفيفة في الحياة الاجتماعية الذي ينظمه معهد المرأة للتنمية والسلام ويستمر حتى اليوم في المكتبة الوطنية.

وأكدت الصبيح أن هذا الإعلان يأتي في إطار حرص الكويت على تقديم أوجه الرعاية والخدمة المتميزة لذوي الاحتياجات الخاصة إيمانا منها بأن تقدم الدول يقاس بقدر ما توليه من رعاية وخدمات لتلك الفئة. وقالت ان الملتقى الذي يقام للمرة الاولى يسلط الضوء على كيفية تمكين المرأة الكفيفة من التفاعل والاندماج في الحياة العامة وابراز المعوقات التي تواجهها ومناقشة خصوصية تلك الشريحة من حيث حركتها وتنقلاتها ومهارات الاعتماد على الذات ما يمكنها من بناء حياة أسرية مستقلة.

وشددت على ضرورة التخلص من ظاهرة النظر الى ذوي الاحتياجات الخاصة بعين العطف والشفقة في وقت يحتاجون فيه إلى الأخذ بيدهم ومساعدتهم على تحقيق آمالهم وطموحاتهم من خلال دمجهم في المجتمع والتعامل معهم بشكل طبيعي.

ودعت الى ان يكون المحك للنظر الى هذه الفئة هو الانجاز والابداع والتفوق لا العطف او الشفقة مؤكدة حرص حكومة دولة الكويت على رعاية تلك الفئة وتقديم كافة أوجه الرعاية والخدمة المتميزة سواء على المستوى التعليمي أوالصحي أوالإسكاني أو غيرها.

وذكرت أن هناك نساء كفيفات من الكويت وغيرها من الدول العربية رفعن أسماء بلدانهن عاليا على المستوى المحلي أو الدولي "وسلحن أنفسهن بالعلم والدراسة حتى حصلن على أعلى الدرجات العلمية فكان منهن المحامية والمبدعة وكثيرات أبدعن في مجالات كثيرة".

واوضحت الصبيح بأن المؤتمر يناقش أيضا تمكين المرأة العربية الكفيفة اقتصاديا وفي مجالات العمل والتعليم وكيفية التعامل المجتمعي معها اضافة الى انه يتناول الواقع وتحديات المستقبل وغيرها من القضايا التي ستطرح وتناقش خلال أيام الملتقى.

من جانبها قالت رئيسة الملتقى المحامية كوثر الجوعان في كلمة مماثلة إن الملتقى يعد حدثا ثقافيا وإجتماعيا وإنسانيا يجمع باقة من خيرة الباحثين والمتخصصين حول واقع تعيشه فئة من أبناء الوطن مشيرة الى أن "البصيرة أقوى وأن الإعاقة البصرية ليست مصدر ضعف إنما هي مصدر قوة وإصرار وانطلاق".

وأعربت الجوعان عن سعادتها بأن تكون ضمن قافلة القوى التي تعمل في النشاط الاجتماعي وعبر منظمات عربية وإقليمية ودولية تعكس من خلالها صورة الكويت الناصعة ودورها الريادي على شتى الأصعدة.

واشارت الى أن الكويت تتعامل مع القضايا المجتمعية باهتمام بالغ انطلاقا من الإحساس بدورها الإنساني والأخلاقي وإيمانا منها بالدور الاجتماعي التطوعي كقيمة إنسانية مبينة أن المجتمعات العربية والإسلامية رائدة في كفالة الحقوق للأفراد والجماعات.

واوضحت أن الملتقى يسعى الى كسب المزيد من الحقوق للمرأة الكفيفة انطلاقا من التوجه الخاص بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في المجتمع وإشراكهم في مسيرة التنمية والتأكيد على حقهم في ممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

وأكدت الجوعان حرص الملتقى على النهوض بوضع المرأة المعاقة بصريا وتطوير واقعها إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا من خلال التعامل معها على أساس ما تمتلكه من قدرة للعطاء وتأهيلها بشكل يتيح لها فرصة تحقيق الذات والاعتماد على النفس في توفير احتياجاتها المادية التي تؤمن مستقبلها.

وذكرت أن المرأة المعاقة بصريا تستحق الرعاية الاجتماعية ومد يد المساندة وتعزيز ثقتها بإمكاناتها وقدراتها على المشاركة في خدمة مجتمعها وشد أزرها لتتجاوز الإعاقة بالإضافة إلى عدم تعرضها للتمييز والتهميش.

بدورها قالت ممثلة معهد المرأة للتنمية والسلام هنادي العماني في كلمة مماثلة إن نسبة المكفوفين في العالم بلغت نحو 10 في المئة وبما يقارب ال70 مليون شخصا مؤكدة ضرورة حصولهم على حقوقهم ومساواتهم مع بقية أفراد المجتمع.

وأضافت أن هذه الفئة تحتاج الى المساندة والدعم المعنوي والمادي عبر الأخذ بيدها لممارسة حياتها على نحو سوي كبقية أفراد المجتمع.

ومن جهتها ثمنت رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة الأميرة لطيفة بنت تنيان بن محمد آل سعود في تصريح للصحافيين على هامش الملتقى الدور الكبير لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في دعم تلك الفئة وتسخير كافة الامكانات التي من شأنها إبراز إبداعات المرأة الكفيفة مشيدة بالتجربة الكويتية في مجال دعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

قضت بعدم دستورية أحد بنود المادة 2 من قانون العمالة المنزلية

«الدستورية»: رفض الطعن في قانون «منع الاختلاط»

أصدرت المحكمة الدستورية في جلستها امس برئاسة المستشار يوسف المطاوعة حكما برفض الطعن المقدم في الدعوى (رقم 2015/13 دستوري) في مدى دستورية القانون رقم 24 لسنة 1996 بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة (منع الاختلاط).

وكانت الدستورية قررت في غرفة المشورة في شهر مايو الماضي قبول الطعن المقدم من المحامي حسين العصفور والطالبين سعود شويرد وعبدالعزيز الناجم في جامعة الكويت بعدم دستورية قانون (منع الاختلاط) وحددت جلسة الثامن من يونيو الماضي لنظر الطعن. وعقدت المحكمة عددا من الجلسات للنظر في الطعن المقدم من قبل الطاعنين وحجزت الطعن (رقم 2015/13 دستوري) في جلستها المنعقدة في 21 أكتوبر الماضي للحكم في جلسة امس.

وقد صدر القانون رقم قانون رقم (24) لسنة 1996 بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة في شهر أغسطس عام 1996.

وتنص مادته الأولى على انه في سبيل الوصول إلى الوضع الشرعي الأمثل تقوم الحكومة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بتطوير المباني القائمة لكليات ومعاهد ومراكز جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بما يضمن منع الاختلاط بوضع أماكن خاصة للطالبات في المباني وقاعات الدرس والمختبرات والمكتبات والأنشطة والخدمات التربوية والإدارية وجميع المرافق على أن تلتزم عند تصميم المباني التي تستحدث بالمتطلبات السابقة. بينما تنص القانون في مادته الثانية على أن تقوم جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتطوير أنظمتها والشروط اللازم توافرها في اللباس وقواعد السلوك والنشاط الطلابي بها بما يتفق والقيم الإسلامية.

وأشارت المادة الثالثة إلى أن تصدر وزارة التربية القرارات المنظمة لعمل المدارس الخاصة بما يتفق والأهداف العامة للتربية بدولة الكويت ويتلاءم مع القيم الإسلامية ونصت المادة الرابعة على أن يقدم وزير التربية ووزير التعليم العالي لمجلس الأمة كل سنة تقريراً متضمنا بيانا للخطوات التنفيذية التي تمت تطبيقا لأحكام القانون

كما قضت المحكمة الدستورية في جلستها امس برئاسة بعدم دستورية ما تضمنه نص البند (3) من المادة (2) من القانون رقم (68) لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة لإصدار وتجديد ترخيص مزاولة مهنة استقدام العمالة المنزلية من الخارج.

نفت صحة ما يتم ترديده عبر مواقع التواصل الاجتماعي

«الداخلية»: لا صحة لسرقة المكافآت المالية الخاصة بالعسكريين

نفت وزارة الداخلية صحة ما يتم ترديده عبر مواقع التواصل الاجتماعي من وقوع اختلاسات او سرقة للمكافآت المالية الخاصة بالعسكريين المنتسبين للادارة العامة للمرور ممن شاركوا في تامين الحسينيات في ذكرى يوم عاشوراء من شهر المحرم الماضي.

ونقلت إدارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي امس عن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالله المهنا قوله انه "لم تبدر منه اية تعليمات او توجيهات لمبادلة المكافآت بالاجازة بالنسبة للعسكريين الذين لم يتم ادراجهم في كشوفات الصرف او حتى التقى بهم بهذا الخصوص". واضاف البيان ان اللواء المهنا فتح تحقيقا مسبقا وقبل ترديد هذه الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي للوقوف على حقيقة العسكريين الذين لم تدرج اسماؤهم من قبل وما هي الاسباب والمبررات لذلك.

واوضح ان وزارة الداخلية تحتفظ لنفسها بحق الرد واتخاذ الاجراءات القانونية اتجاه من نشر مثل هذه الادعاءات المختلقة والتي لا وجود لها في الاساس سوى اقاويل لا تستند الى دليل او واقع سوى التشكيك والنيل من سمعة منتسبيها